

مشروع قانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من شأن مشروع القانون تمكين الدولة من امتلاك إطار عام وموحد ينظم عملية إعداد وإسناد وتتبع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وكذا منح رؤية واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل تطوير مشاريع الشراكة وذلك بغية تحفيز اللجوء لهذا النوع من التعاون في إنجاز و تطوير البنية التحتية الادارية و الاجتماعية والاقتصادية، للاستجابة بشكل أفضل لانتظارات المواطنين تحقيقا للتنمية الجهوية المتوازنة.

وقد تم إعداد مشروع القانون بناء على إنجاز دراسة قانونية ومؤسسية مقارنة وفقا لأحسن التجارب والممارسات الدولية في هذا الشأن، و ذلك في إطار مقارنة تشاركية لمختلف الفاعلين المعنيين.

أهم مقتضيات مشروع القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- إرساء مبادئ المنافسة والشفافية في إسناد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛
- تحديد مسبق ومدقق للحاجيات و الوسائل المتاحة عبر إنجاز التقييم القبلي لكل مشروع مقترح من قبل الشخص العام المعني وذلك للتحقق من نجاعة اختيار الشراكة مقارنة بغيرها من طرق إسناد الصفقات العمومية ؛
- اللجوء للحوار التنافسي بالنسبة للمشاريع المركبة من أجل الرفع من جودة دفاتر التحملات ؛
- تقاسم ملائم للمخاطر ما بين القطاعين العام والخاص للتحكم في الكلفة وتعزيز ديمومة المشاريع ؛
- ربط أداء المستحقات عن الخدمات المقدمة بمؤشرات النجاعة وجودة الخدمات ؛
- التنصيص على آليات المراقبة والتتبع وتدقيق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإخبار حول أهم معطيات المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 27 دجنبر 2012، قبل أن يحال على مجلس النواب الذي صادق عليه بالإجماع بتاريخ 12 فبراير 2014، قبل أن يحيله على مجلس المستشارين للدراسة والتصويت عليه.